جولة الأمير عبدالله وسط الرياض ترفع سقف المصارحة الوطنية

كلمات سموه تعطي الضوء الأخضر للتعامل مع قضايانا الجوهرية بالشفافية والمصارحة

■ جولة الأمير عبدالله بن عبدالعزيز في أحياء وسط الرياض فتحت جبهة أساسية وضرورية للحوار الوطني ورفعت سقف المصارحة والمكاشفة لمناقشة القضايا الأساسية التي تمس التنمية وترتبط بعوامل ومحددات الفقر وأسبابه.

وهذا الحوار الوطني الصريح جاءنا اليوم عبر ندوتنا حيث تطرقت إلى مجالات يفترض الحوار حولها ومناقشتها حين التصدي لمشكلة الفقر في مجتمعنا.

لقد دعا ضيوفنا إلى ضرورة مراجعة كل معطيات التنمية في السنوات السابقة لنرى أين تكمن الاختلالات وتراجع المعدلات الايجابية للنمو، مثل التراجع في كفاءة التعليم والصحة والاسكان بالذات في المدن الصغيرة والأرياف، إذ أدى ذلك إلى استمرار النزوح السكاني والهجرة للمدن الكبرى التي اصبحت طاقتها الاستيعابية غير قادرة على احتواء هذه الهجرة وبالتالي نشأ لدينا بيئات يستوطن الفقر والعوز وسط المدن وأطرافها.

الدعوة التي وجهها ضيوفنا للفريق الذي سوف يتصدى لاشكالية الفقر هو أن تتكامل عناصره وأن ينظر إلى التنمية الإنسانية بشكل شامل، فنحن نحتاج علاجاً شاملاً متعدد الأبعاد ويأخذنا إلى المستقبل، ونبهوا إلى ضرورة استمرار الارادة السياسية لحفز هذا الفريق ودعمه حتى يستطيع استكمال المهمة الوطنية التي نتطلع إليها جميعاً.

الحديث عن الفقر فتح المجال لمناقشة اشكالية التنمية في المملكة

الضرائب آلية فعالة لإعادة توزيع الثروة

الفقر جاء لأن قيمنا الاجتماعية تأثرت خلال التنمية العمرانية

■ «الرياض»: كما تعرف أن زيارة الامير عبدالله للفقراء المجال للحوار الوطني الصريح حول قضايا الفقر كيف ترون هذه المبادرة ودلالاتها على التنمية الانسانية؟

- د. عبدالعزيز الخضيري: بداية أود التوجه بالشكر لجريدة «الرياض» والقائمين عليها لمبادراتهم الدائمة في تلمس حاجات المجتمع وطرح القضايا التي تعالج المتطلبات وتسليط الضوء عليها انطلاقاً من دورها الإعلامي في خدمة المجتمع. وعودة على سؤالكم فإن زيارة الامير عبدالله تأتي في سياق توجه المملكة في المرحلة الحالية لاعادة النظر في كثير من القضايا المحلية. فهذه الزيارة جاءت في خضم ما نحن نراجعه في مجالات التنمية ومجالات التعامل مع قضايانا المحلية، ونذكر جميعاً بأنه قد سبق هذه الزيارة الكثير من الانشطة التي تصب في مجال التعامل مع القضايا السكانية وبالذات في جانبها الاجتماعي والاقتصادي، واولها كانت ندوة «الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي» ثم جاء اللقاء الاول للجمعيات الخيرية في الداخل، وايضاً افتتاح الامير عبدالله لمؤسسة الامير سلطان الخيرية ومشروع الأمير سلمان للاسكان الخيري، وفي نفس السياق ضمن اهتمامنا بقضايانا الداخلية جاءت الزيارة التي فجرت قضية الفقر وسمحت لنا ان نناقشها بشكل شامل، ولا يعني هذا بان الامير عبدالله بن عبدالعزيز غائبة عنه هذه الرؤية او انها غائبة عن الجهات المختلفة سواء الحكومية او الخاصة او القطاعات الاهلية المختلفة ولكن المشكلة التي كانت تواجهنا في المملكة هي مشكلة اعترافنا بان لدينا ظاهرة اجتماعية تحتاج منا الى التعامل والتعاطي معها. لذا اعطانا الامير عبدالله (الضوء الاخضر) من خلال هذه الزيارة بأن كلاً منا يدلو بدلوه في هذا المجال، وهذه نقطة حميدة تُشكر للامير عبدالله الذي يعتبر دائماً صاحب مبادرات انسانية، وهذا هو دور القائد الذي يعطي الفرصة للآخرين لان يعملوا في ضوء التوجهات الوطنية الاساسية، والآن اقول وبكل بساطة ان الكرة اصبحت في ملعبنا كمجتمع بمختلف مسؤولياته ومختلف تخصصاته، والسؤال هو ماذا يمكن ان نعمل في سبيل ان نعالج هذه الظاهرة؟

- د. فالح الفالح: كانت زيارة الامير عبدالله رسالة واضحة جداً لوضع الفقر كنتاج قضايا اخرى كثيرة في اولويات الدولة، ومن ثم هذه رسالة لنا جميعاً على ان نتحدث عن هذه القضية سواء كنا اكاديميين او اعلاميين او تنفيذيين وان ننظر لكل ابعاد هذه القضية، واعتقد لكي نعطي هذا الموضوع حقه نحتاج الى ان نتفق في البداية على ما هو تعريف الفقر، ولعلي في هذه المناسبة ارجع الى ما ذكر في تقرير التنمية البشرية (٢٠٠٠م) المشهور والذي يعتبر حسب وجهة نظري من اكثر التقارير الاخيرة التي سلطت الضوء على قضايا التنمية في العالم العربي، وكذلك القصور والايجابيات وغيرها. وذُكر في هذا التقرير تعريف الفقر بانه هو الحرمان من القدرات البشرية، او بعبارة اخرى هو عزل الناس عن امتلاك القدرات البشرية اللازمة اي بمعنى آخر جاء هذا التعريف بان الانسان اذا كان عاجزاً عن امتلاك هذه القدرات البشرية سواء كان نتيجة لانعدام التعليم او الصحة او لعدم وجود العمل او لعدم وجود التدريب، فان كل هذا يصب في النهاية او انه يوصل الانسان الى الفقر. فمثل هذا التعريف يدخلنا حينما نتحدث عن هذه القضية الى ان نتحدث ليس فقط عن مفهوم قلة الدخل أو نسبة الدخل الذي نعني به الفقر، ولكن رغم هذا يدخلنا في نقاش حول قضايا التنمية في المملكة العربية السعودية، وما هي ايجابياتها وما هي سلبياتها، وهل قضية الفقر الان موجودة؟ نقول نعم هذه القضية موجودة ولا شك باننا جميعا نحس بوجود هذه الظاهرة، وسنتحدث لاحقاً عن حجمها ومسبباتها ومؤشراتها، فكل هذا نحتاج الى ان نتعرض له بالتفصيل.

- د.مساعد المسيند: هنا أقول ان الزيارة تنطلق من مسؤولية الدولة حيث لابد من النزول الى الواقع، ولأجل ان تتجه الكثير من الجهات تنظر الى قضايانا من الواقع ومن خلال تعايش المسؤول مع المشكلة، وبأنه لا يمكن ان تحل قضايانا من خلال الاوراق والدراسات والتقارير والمكاتب. اذ لابد من ان ينزل المسؤول وان يلتقي بالناس ويتعرف بنفسه على المشكلة، ومن خلالها يتم الانطلاق الى الحلول لهذه القضية، فهذه تحتم على مسؤولي الدولة بكافة قطاعاتها ان يتعاملوا مع الكثير من قضايانا الجوهرية والاساسية من خلال معايشتها، وليس فقط الركون الى ما قدم من دراسات سابقة، بل من خلال المصارحة والالتقاء بالمعنيين بالمشكلة وسمو الامير عبدالله من خلال هذه الزيارة ابرز لنا نموذجاً بانه لابد من الالتقاء بكل هذه الفئات والسماع لها والتجاوب مع احتياجاتها ومن ثم الانطلاق نحو التعامل مع هذه القضية. وعندما نعرج على قضية تعريف الفقر، فنقول ان تعريف الفقر مر بمراحل كبيرة جداً من التنوع والتغير عبر العقود الماضية ومن خلال مختلف المؤسسات الدولية والمحلية، وذلك ليس هناك تعريف واحد وثابت للفقر، ولكن الاهم كما اشار الدكتور فالح هو عدم توفر جانب معين من جوانب الحياة المعيشية التي ابرزت هذه الظاهرة، من خلال فقدان المسكن او المأكل المناسب فالفقر يتضح من خلال عدم الملبس المناسب او التعليم او الصحة. فهذه من عوامل مسببات الفقر. ولذلك عندما نربط هذا لابد ان نربطه بعدم توفر هذه الجوانب المعيشية الرئيسة. ولعل اثارة هذه القضية وتركيز المسؤولين والاكاديميين والمعنيين بهذه الجوانب الاجتماعية بقوة، سيجعل لنا فرصة لتعريف الفقر بصورة واضحة، لانه دون التعريف الواضح لا يمكن ان ننطلق الى الحلول المناسبة.

- د. احمد السالم: اود ان افرق بين الفقر في دولة فقيرة والفقر في دولة غنية، والفقر في دولة فقيرة هو بسبب الشح والندرة في الموارد الاقتصادية، ولكن الفقر في دولة غنية كالمملكة اعتقد بأنه نتيجة تراكمية لظروف ومتغيرات اقتصادية وقد يكون احد اسباب الفقر في دولة غنية كالمملكة يرجع الى السياسة المالية في الدولة، وعندما نجد ان الظاهرة تستمر لفترة طويلة من الزمن دون معالجة ما الذي نتوقعه؟

اننا نتوقع الاستمرار لها، فاحد الخيارات امام الدولة في هذه الحالة هو اللجوء إلى ما يسمى بالاعانات النقدية والعينية لاصحاب الدخول الدنيا. ولكن كما نعرف ايرادات الدولة محدودة، فاذا كانت الدولة تعتمد بنسبة ٨٠٪ على الايرادات النفطية، فاننا لابد من تفعيل دور ما يسمى بادارة الميزانية، ولابد من وجود شفافية في هذا الموضوع ونقاش طويل في بنود الميزانية، خاصة ما يتعلق بالايرادات. ثم نأتي الى مسألة المصروفات، واذا اتفقنا ان ادارة الايرادات ايضاً تحتاج الى معالجة والتي من ضمنها احد الحلول الذي هو فرض الضرائب، وسبق ان نوقش في مجلس الشوري فرض الضرائب على غير السعوديين ولا تزال المسألة غير محسومة، فان زيادة ايرادات الدولة تجعلها قادرة على دعم مسألة الاعانات النقدية والاعانات العينية لاصحاب الدخول المنخفضة او اصحاب الدخول الدنيا، فنحن الآن نتكلم عن موضوع الفقر في دولة غنية كالمملكة العربية السعودية، وعندما اقول غنية فانني اقصد اجمالي الدخل للدولة بشكل عام، واجمالي الناتج المحلي، ونحن عندما نقيس اجمالي الناتج المحلي بعدد السكان فنجد ان الوضع الاقتصادي للمملكة لا يزال جيداً، ولكن تكمن المشكلة بان جزءاً كبيراً من الثروة يملكه جزء صغير من السكان، وقد يكون ٩٠٪ من ثروة الوطن يملكها ٣ - ٥٪ من السكان فهنا لابد من وجود آلية لاعادة توزيع الدخل، وهذه احد الحلول وذلك عن طريق وضع الالية او الاداة الاكثر فعالية وهي الضرائب، اي الضرائب على شرائح اصحاب الدخول المرتفعة والذي جزء منها استثمارات خارج المملكة. واذا كنا نتوقع ان الاستثمارات الموجودة خارج المملكة باكثر من (٢٠٠٠) مليون ريال ولو توقعنا ان معدل العائد الادنى ٥٪ فاننا نتكلم عن دخول تفوق ١٠٠ مليار ريال، ولو فرضت ضريبة ٢٠٪ على سبيل المثال لوجدنا ان المبلغ الذي اصبح لصالح الخزينة ٢٠ مليار ريال اذ انه في الفترة الحالية لا يوجد نظام ضريبي على اصحاب الدخول العالية.

- د. عبدالعزيز الخضيري: الدكتور احمد نقلنا الى قضية مهمة جداً وهي قضية اسباب المشكلة، ولماذا يوجد لدينا الفقر ونحن نعتبر دولة غنية. ودولة تنطلق من قيم اسلامية ومن عادات اجتماعية جيدة، وقبل ان ندخل الى الاسباب اود ان اقول باننا في المملكة نواجه تحديا حقيقيا، واهم هذه التحديات هو النمو السكاني الذي يتجاوز ٣,٥٪ وتحدي اخر للتنمية هو هجرة السكان من المدن المتوسطة والصغيرة والقرى والهجر الى المدن الرئيسة. والفقير في المدينة المتوسطة والصغيرة يختلف مستوى الفقر عنده عن الذي يعيش في المدينة الكبيرة، لان المدن الكبيرة قد يصل مستوى الفقر فيها الى المستوى الساحق والجانب الآخر في التحديات هو ضعف مستوى التعليم، فكثير من الاشخاص الذين نتعامل معهم في مفهومهم للفقر،هو غياب فرصة الحصول على التعليم، وحتى لا يُصنف الرجل بأنه فقير لابد ما يكون له دخل، وحتى يكون له دخل لابد ان نضمن له قضيتين اساسيتين هما: التعليم والصحة وذلك كمتطلبات اساسية، لان التعليم والصحة سيسمحان له بأن يكون لديه فرصة عمل، وفرصة العمل تنقله الى صاحب دخل وتنقله من مستوى الفقر الى المستوى الطبيعي المعيشي. والجانب الاخر في التحدي الذي يواجهنا في المملكة هو وجوب العودة الى القيم الاجتماعية، واعتقد ان قيمنا الاجتماعية في المملكة تأثرت كثيراً خلال التنمية العمرانية التي مرت بها المملكة خلال السنوات الماضية، وعظمنا كثيراً من الفائدة الاقتصادية والكفاءة الاقتصادية على حساب قيم اخرى اثرت على علاقاتنا الاجتماعية. والنقطة الاخرى في التحدي هو الغياب الكامل للرؤية الوطنية، ولا يمكن اعداد استراتيجية للفقر منطلقة منها، اذ لابد ان تكون متكاملة مع رؤى اخرى في مجال التنمية والاقتصاد، والاخرى من صحة وتعليم وغيرها.. ولابد ان تنطلق كرؤية مشتركة وطنية تؤكد على عملية مابعد الاستراتيجية العمرانية أو ما يسمى بالجانب التنفيذي منها. لأننا بذلك سنتعاطف جميعنا مع الظروف الحالية، وهذا ملاحظ من خلال اصدارات صحفنا اليومية إذ ٨٠٪ من نسبة المقالات تتحدث عن هذا الجانب الخاص بزيارة سمو الأمير عبدالله، لكن الذي نرجوه ان هذه الرؤية الوطنية متبلورة بشكل متكامل، وأعتقد ان هذه من المواضيع التي يجب ان نرجع لها في حوارنا هذا.

■ «الرياض»: د. عبدالعزيز، دعني أسأل هل الاستراتيجية العمرانية نظرت بعمق إلى القضايا التي تؤدي إلى الفقر؟

- د. عبدالعزيز الخضيري: الاستراتيجية العمرانية هي رؤية وطنية لمحاولة معالجة قضيتين اساسيتين هما النمو السكاني وهجرة السكان للمدن وثانياً الاستغلال الأمثل للامكانات التنموية الموجودة في المملكة حيث نظرت إلى قضية التركزات السكانية في المدن والهجرة من المدن المتوسطة والصغيرة إلى مدن رئيسية، وارتفاع حجم سكان المدن وزيادة الفجوة ضمن المدن الرئيسية بين الأغنياء والفقراء، ومثلما نعرف ويعرف الاخوة المسؤولون عن التنمية بانه هناك حجماً أمثل للمدن، واذا المدينة تعدت الحجم الأمثل لهذا فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الفجوة مابين الأغنياء والفقراء، حيث يصبح في المدينة اغنياء غناهم فاحش وفقراء فقرهم مدقع وحقيقي، وكذلك تزيد الفجوة في القيم الاجتماعية لهذا المجتمع، نظراً لضعف التكامل والترابط الاجتماعي والجانب الآخر الذي حاولت الاستراتيجية ان تعالجه كأحد مخرجات التنمية هو مشكلة الفجوة التنموية التي حدثت بين مناطق المملكة المختلفة، حيث هناك مناطق اخذت نصيباً عالياً من التنمية وكذلك الحال تنطبق على مدن داخل المنطقة الواحدة، ومناطق لم تأخذ النصيب السكاني من التنمية. والاستراتيجية العمرانية في حقيقة الأمر ترى ان التحدي الحقيقي هو كيفية تحقيق توازن سكاني وعمراني ضمن اطار تنمية المدن والمناطق، وستكون هذه الاستراتيجية احدى الأدوات التي تساعد في عملية معالجة مشكلة الفقر.

■ «الرياض»: ما مدى ارتباط الفقر بقضايا التنمية بشكل عام.

- د. فالح الفالح: بالطبع.. الحديث عن ظاهرة الفقر يجب ان يقودنا إلى الحديث عن كل جوانب التنمية في المملكة، ولاشك ان المملكة في الثلاثين سنة الماضية خطت خطوات كبيرة جداً وهناك مؤشرات للتنمية واضحة جداً، إذ نجحنا في أمور كثيرة جداً سواء من حيث معدلات التعليم أو معدلات الصحة، ولكن الملاحظ خلال العشر سنوات الأخيرة بدأت هذه المعدلات تراوح في مكانها، ولهذا السبب أعتقد انه لن يكون في صالحنا ولن يكون الذي أراده الأمير عبدالله سيكون إذا ركزنا على الفقر كفقر فقط! ولكن أعتقد بان هذا يجب ان يقودنا إلى البحث عن المسببات الرئيسة والأساسية للفقر، مثلا قضية التعليم، هل تعليمنا له تأثير عل ما وصلنا اليه؟..

وأريد ان اقول من خلال اشتراكي بفريق تقييم التعليم انني أعتقد ان أحد الاسباب الرئيسة هو ان تعليمنا من خلال مائة طالب يدخلون الابتدائية نجد ان عشرة فقط يصلون وينهون المرحلة الجامعية، والهدر الذي يصل في التعليم أحياناً في الثانوي يصل إلى ٦٠٪، إذاً الكفاءة الداخلية لتعليمنا سواء كان التعليم الاساسي أو غيره تخرج لنا شباباً في سن مبكرة قليلي التعليم وقليلي التدريب يذهبون إلى العمل، ثم تأتي الاشكالية الثانية، وهي انني أريد أذكر بان النظام الاساسي للحكم جاء بمادة خاصة في مسؤولية الدولة عن مكافحة الفقر والعوز وكذلك ضمان الصحة، وهذا منطلق من ان المملكة العربية السعودية نظامها الأساسي واضح جداً بأن الثروة الأساسية التي تتمثل بالبترول هي بيد الدولة، وتبعاً لهذا شيء طبيعي انه كان في البداية مسؤولية الدولة يكون عندها ما يسمى بمؤسسات الأمان الاجتماعي، ولكن الذي أريد ان أذكره في النقاش قبل ان نأتي للمسببات هو بأنه غير مقبول منا كبلد ينتج ثمانية ملايين برميل يومياً من البترول وفي نفس الوقت لديه سبعة ملايين عامل أجنبي ان نتحدث عن ظاهرة الفقر الذي جاء نتيجة البطالة أو غيرها، فهذه الاشكالية تجعلنا بالفعل ندخل في شيء نحتاج فيه إلى المراجعة الهيكلية لكل لمؤسساتنا التنموية سواء مؤسساتنا التعليمية أو مؤسساتنا الصحية أو مؤسساتنا الاجتماعية والخدمية.

وأيضاً الدكتور عبدالعزيز تحدث عن خاصية هذا المجتمع، وفي تقرير (التنمية الانسانية العربية) تحدث عن جانب ايجابي وحيد في هذا التقرير عندما تحدث عن العالم العربي في الشرق الأوسط فقد ذكر بان ظاهرة الفقر تعتبر ليست ظاهرة كبيرة جداً كما هي في غير دول عديدة وعزا هذا إلى وجود التكافل الاجتماعي والترابط الديني والخيري الذي هو موجود في مجتمعاتنا العربية. لكن عندما نعرف بانه ما يدفع من الزكاة سنوياً وما يصل للدولة من الزكاة المطلوبة والمفروضة على المسلمين لا يتعدى المبلغ ملياري ريال، وهذا ما يجعلنا نتساءل أين هو الخطأ؟ وهل بالفعل ان تجارنا ومؤسساتنا لم يدفعوا المفروض عليهم بشكل رسمي، وهل تجارنا واغنياؤنا عملوا خيراً عندما يدفعون الزكاة بالطريقة المعهودة التي تكون غالباً في شهر رمضان أو توزيعها في مواسم معينة، ام يجب ان نعالج القضية كقضية تنموية بحتة.

والشيء الآخر الذي أريده حتى نكون علميين، في معالجة الفقر هو ضرورة وجود الاحصائيات الرئيسية فليس لدينا ارقام واضحة عن معدل الفقر ولا عن خط الفقر ولا عن نسبة البطالة في المملكة، فكيف نتحدث عن ظاهرة الفقر، ونحن لا نعرف حجم هذه المشكلة، فكل واحد منا لديه مؤشرات تدل بان هناك ظاهرة، لكن المطلوب ان يكون لدينا معلومات كافية عن ذلك الموضوع، ومع الأسف ان احدى الاشكاليات التي تواجه التنمية في المملكة في الوقت الحاضر هو غياب المعلومة، ونحن نتحدث يومياً عن قضايانا، لكن مؤسساتنا المعنية بهذا الأمر يبدو انها لم تصل إلى حد مواكبة هذا الطموح المستمر من مثقفينا واكاديمينا من حيث البحث عن المعلومة، ويبدو أيضاً من احدى الاشكاليات هو ان البحث العلمي في هذا الموضوع هُمش لسنوات عديدة، وحينما اتينا لنبحث عن هذه المعلومة وجدنا بانها غير موجودة، والآن ظاهرة الفقر هي نتاج لخلل في عناصر التنمية سواء كانت في التعليم أو ادارات خدمية أو خدمات اجتماعية، ولعلنا نضيف بعضاً من هذا الخلل والقصور الذي أدى إلى هذه الناحية، ولماذا اصبح لدينا هذا الخلل ونحن ننتج هذا الكم من البترول؟.. وفي نفس الوقت لدينا هذا القدر من العمالة..

- د. مساعد المسيند: الحديث في هذا الموضوع دائماً يجرنا ويدفعنا مباشرة إلى الحلول، لكن عندما نحاول ان نتعرف على الظاهرة كظاهرة هو الا نركز على ان ظاهرة الفقر هي في المدن، وحقيقة الريف أيضاً يعاني من هذه المشكلة، وخصوصاً المناطق التي لم تحظ بقدر كاف من التنمية، فانها تعاني من وجود الفقر، لكن في ظل بساطة احتياجات هذه المجموعة أو الفئة من السكان وعدم وجود الوسيلة الاعلامية التي ابرزت الموضوع أو المشكلة الموجودة لديهم فإن ذلك لم يكن يظهر المشكلة بشكل واضح لدى العامة، فالكثير من الجمعيات الخيرية بدأت تركز جهودها الآن على المناطق المنسية والمناطق البعيدة عن واجهة الاعلام وواجهة الصحافة، والآن هناك توجه كبير على التركيز على هذه المناطق. والفقر في المدن لاشك ان جانب التنمية لعب دوراً كبيراً فيه من خلال الجذب الكبير لهذه المدن لحجم كبير من السكان الذين غالباً لم يكونوا مؤهلين من أجل المساهمة في عملية التنمية في المدن الحضرية، وبالتالي اصبحت تعيش على هامش الحياة المعيشية التي يتمتع بها سكان المدن، لكن أيضاً في المناطق الريفية وفي ظل غياب كثير من مقومات التنمية التي تساعد على تقليل هذه الظاهرة، هناك مشكلة كبيرة، واتمنى ان تكون هذه الاستراتيجية والرؤية لا تنظر إلى المدن كونها أبرزت من خلال زيارة سمو الأمير عبدالله، لكن يجب ان تناقش هذه المشكلة على مستوى الوطن، وكيف ان هذه الظاهرة تختلف جوانبها حسب المناطق، وأيضاً من المسببات للفقر هو ان ضعف التعليم في كثير من مناطق المملكة له دور رئيسي في ظهور الفقر، لكن عندما ننظر إلى المدن نجد ان غياب المسكن كان هو الدور البارز في بروز هذه الظاهرة، إذ عندما ننظر إلى هذه القضية لابد ان ننظر إلى أبعادها المختلفة، ومن خلال نظرتنا للابعاد يمكن ان نتطرق إلى الحلول المناسبة، وفيما يخص الخلل التنموي أقول بالتأكيد في أي نهضة تنموية حدثت بتسارع كبير جداً كما حدث في المملكة لابد ان نرى بعضاً لهذه الجوانب، ولكن المشكلة هي في استمرار هذا الخلل حتى بعد النضج الذي وصلنا اليه في عملية التنمية، حيث كان هذا مقبولا في السبعينات بسبب التسارع الكبير الذي حدث في العملية التنموية لكن اليوم أصبحت العملية أكثر نضجاً وأصبح لدينا المعرفة الأكبر باحتياجاتنا التنموية، فالسكوت عن هذا واغفاله هو المشكلة ولذلك لابد من اعادة النظر ولابد ان تكون هناك شمولية في طرحنا لهذه القضية، وعندما نتكلم على الفقر كظاهرة لابد لنا من ان نعرفه، وتعريفه اما يكون بأساليب مبسطة جداً من خلال وضع خط معين وحد معين من هذا المنطلق، وهذا أدى إلى مشكلات عديدة، وعندما رجعت إلى بعض الدراسات التي توفرت عن هذا الموضوع اثارتني دراسة رائدة قامت بها جمعية البر في المنطقة الشرقية من خلال مركز الدراسات الإنسانية، فالدراسة ركزت على قياس حد الفقر في المنطقة الشرقية، وهذه الدراسة رائدة لانها استطلعت ما تم من دراسات على مستوى العالم ووجدت ان حد الفقر في الدول الفقيرة يصل إلى حد (٤٠٠) دولار سنوياً، وأقل من هذا يعتبر الفرد فقيراً، وعندما جمعت الكثير من المعلومات ومن خلال الاستبيانات ومن خلال مستوى الدخل وُجد في المملكة ان الرقم مختلف بشكل كبير، فأصبح حد الفقر في المنطقة الشرقية مثلا لا يقل (٢٥) ألف ريال سنوياً، فهناك فرق كبير مابين حد الفقر في الدول الفقيرة وفي المملكة من خلال هذه الدراسة التي أصبحت لها ألوية. وأيضاً اثارت الجمعية الكثير من التساؤلات حول التوزيع المكاني، وكان للجمعية دور رائد من خلال متابعتي الشخصية معهم في استخدام موضوع المناطق الجغرافية لتحديد مكان الفقر، وهل للفقر مكان ام لا؟ ووجد بالفعل بان هناك أماكن واضحة للفقر ويتحرك السكان خلالها عبر مواقع محددة، إذاً هذا الأمر يجعلنا نطرح تساؤلات وهو كيف يمكن ان نعالج هذه المشكلة وكيف نبحث عنها، والبحث لا يكون عن طريق البحث أو الاطلاع على احصائيات الجهات الرسمية ولكن أيضاً من خلال جمع المعلومات الكافية عن الأسر وتوزيعها، وأيضاً هناك دور للاحصاء السنوي الذي لابد ان يجري في المملكة، ونحن عندما ننظر إلى الاحصائيات الرسمية عن السكان ودخولهم وخصائصهم نجد الفرق الكبير في الوقت مابين عام ١٣٩٤هـ وإلى غاية الآن حيث ننتظر اجراء احصاء شامل، وأيضاً لا توجد الآن بوادر لاجرائه، فكيف يمكن ان نتتبع هذه الظاهرة في ظل غياب الاحصاءات المستمرة على المستوى الحضري وعلى المستوى الريفي، وهذا لا يتأتي من خلال جهود فردية، فالجمعية الخيرية في الشرقية تقدمت بهذه الدراسة من خلال الأسر التي تقدمت لها لكنها لم تستطع ان تنزل للواقع وتقيس حجم المشكلة من خلال المسوحات الكاملة للمدن، وذلك بسبب أن قدرات هذه الجمعية محدودة، وهنا يأتي دور مصلحة الاحصاءات العامة ويأتي دورها الأهم في إبراز هذه المعلومات أولاً ثم وضع المقاييس لحد الفقر التي من خلالها يمكن الانطلاق لتعريف المشكلة وتحديد مواقعها ومن ثم الانطلاق في البحث عن الحلول وهذا ثانياً.

- د.أحمد السالم: أرى أن غالبية الحوار قد انصب على كيفية القيام بالمسح الميداني سواء عن طريق الملاحظة أو المتابعة لشريحة معينة من المجتمع، لكن الأساس عادة لتعريف الفقر أو الحد الأدنى للفقر يجب ربطه بالريال لفئات مختلفة من الأسر الصغيرة والأسر المتوسطة، والذي يميز مجتمعنا عن المجتمعات الأخرى عادة هو أن حجم العائلة في المملكة أكبر من حجم أي عائلة في الدول الأخرى، لذلك استخدمنا بعض البيانات المتاحة، ونحن طبعاً لا نملك البيانات الشاملة، ولكن لدينا بعض البيانات على سبيل المثال بيانات مصلحة التقاعد وبيانات التأمينات الاجتماعية نجد أن شريحة كبيرة من هؤلاء دخولهم ضعيفة جداً، وهذا الشخص صاحب الدخل قد يعول عائلة عدد أفرادها أكثر من خمسة أفراد وبالتالي ما يسمى بالإحصائية أو المؤشر الاقتصادي أو متوسط دخل الفرد لا يمكن أن يعطي الصورة الكاملة، وأيضاً هناك مؤشر آخر يجب أن نهتم به وهو قياس التباين في مجتمع، والذي نسمع فيه دائماً هو متوسط دخل الفرد الذي يأخذ إجمالي دخل الدولة ويقسم على عدد السكان ومن ثم يعطينا المتوسط، ولكن لا يعطينا مقياساً للتباين والاختلاف في دخول الناس ولا يعطينا التوزيع من أجل أن نحكم على أي ظاهرة، أو على أي متغير،ولا بد لنا من معرفة هذه الأشياء، ومنها يجب أن نعرف المتوسط وأيضاً أن يكون لدينا مقياس للتشدد في دخول الناس بالإضافة إلى التوزيع الذي نعرفه بأنه غير عادل ونحن كبلد رأسمالي وقد تكون هذه الرأسمالية لدينا فاحشة ولكن لا يوجد لدينا بيانات يمكن عن طريقها أن نحكم على مدى هذه الرأسمالية، ولكن هذه الرأسمالية لا يمكن أن نحكم عليها الآن لأنه لا توجد احصائيات توضح توزيع الدخل في المملكة، ونحن نعرف أمراً واحداً وهو لا بد من وجود آلية لإعادة توزيع الدخل. وهناك من يقول إن إعادة توزيع الدخل تجعل جزءاً من رؤوس الأموال يهرب إلى الخارج، ولكن مهما هربت الأموال إلى الخارج فإن الضريبة موجودة في كل مكان، وهناك من الناس من يقول بأنني أدفع زكاة، لكن هذه الزكاة هي مسألة دينية، ولكن عندما يتم دفعه ضريبة فهذا من حق الدولة. فالإنسان المسلم في دول أخرى لا يملك نفس المزايا التي يملكها الإنسان في المملكة، وبالتالي الضريبة متعلقة بكون هذا الإنسان مواطناً أو مقيماً في هذا البلد، وهذه الضريبة ليس لها علاقة بالزكاة، وللأسف الكثير يخلط ما بين الضريبة والزكاة. وبالتالي الضريبة هي مسألة خاصة تتعلق بالفرد السعودي لكونه يملك مزايا لا يملكها مسلم آخر في بلد آخر سواء كان هذا الفرد مواطناً أو مقيماً. وأعود إلى نقطة أخرى وأقول إن مسألة الفقر هي نتيجة تراكمية وهناك متغيرات لابد أن نحصر جميع هذه المتغيرات ونرى تطور هذه المتغيرات عبر الزمن، فهناك متغير لم يكن وجوده مهماً قبل خمس عشرة سنة، ولكن الآن قد يصبح مهماً، وهذا ما ينطبق على السياسة المالية قبل خمس عشرة سنة عندما كانت الدولة غنية لم يكن التأثير فيها كبيراً بل كانت الإعانات تذهب إلى الأغنياء، سواء تجار القمح أو غيرهم، بينما الآن الفقير لا يأخذ إعانة، لكن لم يكن أحد في ذلك الوقت يهتم بالسياسة المالية للدولة، والآن حتى صندوق النقد الدولي يهتم بالسياسة المالية للدولة التي يمنحها قروضاً، ويطالب بترشيد الإنفاق وكذلك يطالب بأن تكون هناك إدارة جيدة لإيرادات الميزانية، فأصبح الآن هناك اهتمام ببنود الميزانية من خلال جانبي الإيرادات والمصروفات.

■ الرياض: تقولون إن هناك خللاً في عناصر التنمية أدت إلى هذه الظاهرة، هل تعتقدون بأن التنمية بنمطها الشامل أدت إلى التخلف الاقتصادي لبعض المناطق؟

- د.عبدالعزيز الخضيري: إن الفقر هو الوجه الآخر للخلل في العملية التنموية، والتنمية التي مرت بها المملكة بكل إيجابياتها أوجدت هذا الخلل وأوجدت الإشكالية،فالمملكة عندما عاشت التنمية بالمفهوم القطاعي للتنمية دون أخذ البعد المكاني ركزت في تنميتها على المدن الرئيسية فأدى بطبيعة الحال إلى ارتفاع حجم الهجرة إلى المدن الرئيسة، فأصبحت تأتي فئات من مجتمعات أخرى أو من مناطق أو مدن أخرى للمدن الرئيسة بحثاً عن فرص العمل وعن فرص التعليم وغيرها، وفي نفس الوقت التنمية الاقتصادية التي عاشتها المملكة لم تركز على بعض المناطق، فأصبح لدينا فقراء في المناطق التي هجرها سكانها وأيضاً في المناطق الرئيسة مما أدى ذلك إلى ازدياد حجم الفجوة بين المناطق في مستوى التعليم وفي مستوى الصحة وفي مستوى الخدمات وأيضاً في مستوى توطين الأنشطة الاقتصادية، وهنا أوجد نوعان من الفقر: فقر حقيقي وفقر وهمي؛ والذي أراه في المدن الرئيسة أعتقد بأنه من الفقر الوهمي؛ ولا يعني هذا بعدم وجود فقر حقيقي في المدن الرئيسة، ولكن الذي أود التأكيد عليه هو أن الفقر الحقيقي في المناطق التي لم تأخذ نصيبها من التنمية، إذ إن الفقر الحقيقي هو في المناطق التي لم تأخذ نصيبها، والدكتور فالح عندماعرّف الفقر قال بأنه عدم قدرة الشخص في الوصول إلى التعليم، فهذا الأمر أوجد شيئاً من الفقر الحقيقي، لكن الذين أتوا إلى المدن الرئيسة وهجروا مناطقهم ومدنهم جاؤوا باحثين عن فرص أخرى، والمسكن ليس إشكالية بالنسبة لهم وذلك بسبب وجود المسكن في المدن التي أتوا إليها، والتي هجرها أصحابها لقدمها فأصبحت مناسبة للسكن لهذه الفئة، فالسكن ليس هدفهم الأساسي بل هدفهم هو البحث عن فرص عمل ثم تحول ذلك نتيجة التركيبة الاجتماعية عندنا الى خلل آخر وهو إحساسهم بالكفالة الاجتماعية، وجعلت منهم نوعاً من المجتمع العاطل عن العمل. وعلى أساس أن ننجح في تعاملنا مع تعريف هذه المشكلة في المملكة لا بد أن ننظر إلى هذه المشكلة من بُعدين: بُعدٌ تنموي يفصل ويوضح سبب الإشكالية، ولو استطعنا أن نركز عليه ونتعامل معه فإننا سنهدف من خلاله إلى معالجة جذور المشكلة، فدور التخطيط العمراني في معالجة مشكلة الفقر يبدأ بتعاملنا مع أساسيات المشكلة، فالمشكلة الأولى يجب أن نتعامل مع النمو السكاني في المملكة، فنمو السكان لدينا عال ويحتاج التعامل معه بشكل جدي. والإشكالية الأخرى هي أن ٦٠٪ من سكان المملكة هم تحت سن العمل، فمعنى هذا بأن هذه القضية مهمة جداً، ونسبة ٨٠٪ من النسبة المذكورة يتركزون في المدن الرئيسة الست في المملكة، فمعنى ذلك أن عجلة التنمية في المدن الرئيسة ستزيد، وكل ما قدمنا من حلول لها لن تستطيع أن تعالج لنا هذه الظاهرة أو المشكلة الموجودة. والنقطة الأخرى وأعتقد أنها مهمة جداً حين تعاملنا مع هذه الظاهرة، بأن الفقر هل هو البحث عن العمل، وهناك مناطق في المملكة ومن جولات ميدانية نجد أن الكثير منها تعاني من مشكلة توفر

المشاركون في الندوة

د. فالح بن زيد الفالح
عضو مجلس الشورى

د. عبدالعزيز الخضيري
وكيل وزارة البلديات المساعد لتخطيط المدن

د. مساعد المسيند
رئيس قسم التخطيط العمراني سابقاً في كلية العمارة - جامعة الملك سعود ورئيس بلدية محافظة الدرعية

د. أحمد السالم
.. جامعة الملك سعود

ادار الندوة: عبدالوهاب الفايز

البحث العلمي حول قضايا التنمية الأساسية همش في السنوات الماضية

**مشاريع الاسكان تنج

الفقر جاء لأن معدلات الانجاز في الصحة والتعليم والاسكان تراجعت عن معدلاتها الكبيرة التي حققناها

استراتيجية الفقر لابد أن تكون متكاملة مع رؤى عديدة في مجال التنمية

د. فالح الفالح

د. عبدالعزيز الخضيري

د. مساعد المسيند

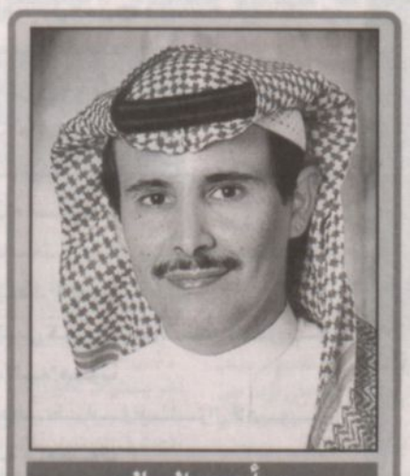
د. أحمد السالم

إذا تعدت مدننا حجمها الأمثل فهنا تزداد الفجوة بين الفقر والغنى

رسالة الأمير عبدالله هي: يجب أن نبحث عن الأسباب التي تؤدي للفقر

مجالس المناطق لها دور كبير في علاج مشكلة الفقر

المسكن، وفي المناطق أو المدن الرئيسة نجد أنها تعاني من مشكلة توفر الدخل وليس مشكلة السكن، لأن هؤلاء يسكنون في سكن عشوائي وهو متطلب يبحثون عنه، وليس هو السكن المناسب لهم والذي يحقق أبسط احتياجات السكان بينما في المناطق الأخرى من المملكة نجد فقراً حقيقياً ويتمثل ذلك بعدم وجود دخل وفرص عمل لإيجاد مصادر دخل ولا يوجد هناك قاعدة اقتصادية ضمن تجمعاتهم السكانية تساعدهم على الاستقرار والعمل، وأيضاً الوصول إلى مستوى التعليم ضعيف وقد لا يتعدى المستوى التعليمي المرحلة الثانوية مما يضطرهم إلى هجر مناطقهم ويلجأون إلى المناطق أو المدن الرئيسة، ثم أن القاعدة الاقتصادية والتي يجب أن يكون لهم دخل منها حتى لو لم يذهبوا إلى التعليم غير موجودة وغير متاحة لهم، فهذا هو الذي يدفعنا إلى وجوب الرؤية على جانبين: جانب النمو السكاني والتعامل مع النمو السكاني وتوجيهه التوجيه الأمثل، ثم معالجة الفقر في المدن الرئيسة من خلال الحد من الهجرة السكانية لها وتركيزنا على التنمية في المدن الأقل نصيباً في مناطق المملكة. والآن فقر المناطق الأخرى ربما لم يكن بارزاً لنا في هذه الفترة ولكنه موجود ويحتاج إلى توجه اقتصادي وتنموي حتى نعالج الخلل التنموي.

- د. فالح الفالح: مثلما هو لدينا مشكلة أو إشكالية في معرفة نسبة الفقر وحدوده لدينا مشكلة في تحديد البطالة وهو من أهم الأمور لكي نبدأ في قضية وضع استراتيجية، وهذه المعلومات ضرورية لأي عمل ولاتخاذ أي قرار، ومرة أخرى أؤكد بأن أهم خلل يبدو لي ظاهراً هو الخلل في التعليم، وفي نفس الدراسة التي عُملت وجد أن ٧٦٪ من أطفال المملكة فقط مسجلون في التعليم، أي بمعنى آخر هناك نسبة من الطلاب لا يدخلون المدارس، وإذا أضيف ذلك إلى التسرب الذي يحصل والذي ذكره الدكتور عبدالعزيز وايضاً إذا عرفنا أن ٦٠٪ تحت سن العمل ويأتون إلى سوق العمل دون أي تدريب ودون تعلم. هؤلاء الآن يمثلون التحدي الكبير في كيفية التعامل معهم، وهذا يدل على ان الفاعلية الداخلية لتعليمنا فيها خلل، والأمر الثاني هو بأن هناك خللاً في مخرجات تعليمنا، فـ٨١٪ من المخرجات وإن لم يكن أكثر من مخرجات تعليمنا هو التعليم النظري ونسبة المسجلين في العلوم التقنية والطبيعية والطب لا تتعدى ما بين ١٣ - ١٩٪ والبقية مسجلون في الكليات الأخرى، ومعنى هذا هناك خلل معين نحتاج عندما نتحدث عن هيكلة التعليم أن نعالج هذه الظاهرة. وفيما يخص ظاهرة الفقر بالتعليم اسمحوا لي أذكر لكم مذكرة أو تقرير منظمة الصحة العالمية عام ٢٠٠٢م حيث قال أن خمس سكان العالم يعيشون على أقل من من دولار في اليوم، ونصف سكان العالم يعيشون على أقل من دولارين في اليوم، وهذا هو حجم الفقر في العالم إذا أخذنا مستوى قضية أحد أساليب تحديد الدخل. ووجد بما لا يدع مجالاً للشك بأن هناك علاقة طردية بين زيادة معدلات الفقر وبين نقص الوزن عند الأطفال، وبالذات عند الولادة. وأيضاً يلاحظ أن هناك علاقة بين سوء البيئة والصرف الصحي وسلامة الماء بين ومعدل الفقر، وكلما زاد الفقر أثر ذلك على ضروريات الحياة، وهناك أيضاً دراسات عُملت في الدول الصناعية بالذات لمحاولة تغطية المتغيرات المختلفة في نفس المجتمع الواحد ووجد أن معدلات الأمراض الجديدة مثل السكر والضغط والجلطة القلبية تكثر كلما قلّ دخل الإنسان. ونحن قمنا بعمل بحث عشوائي على ثلاث عشرة منطقة في المملكة العربية السعودية لنحاول معرفة فعالية التحصين ضد نوع من الفيروس، وكانت فرصة لنقيس انتشار الفيروسات التي لها دخل في السكن والشرب والمعيشة.

الصحية، وعملنا هذه الدراسة مرتين وكان الفارق بينهما ثماني سنوات، فوجدنا هناك تحسناً في قلة هذا الفيروس الذي ينقل عن طريق الأكل والشرب إلى ٥٠٪ في كل المناطق ماعدا أربع مناطق، وهذه المناطق هي بالصدفة على الحدود وهي يكثر فيها البنك العقاري الذي لم يكن فعالاً والأمر الثاني الانتظار على السكن. وعلى الرغم من أن البنك العقاري بنى حوالي نصف مليون وحدة سكنية لاشك بأن له دوراً ايجابياً كبيراً جداً لتعزيز الصحة والبيئة السكانية أكثر مما تعمله الإدارات الصحية، وهذه حقيقة علمية. لأن معززات الصحة خارج النظام الصحي أكثر منها في داخل النظام الصحي، وتبعاً لهذا بأن هذه المناطق وجدنا أن نسبة إصابة الأطفال بهذا الفيروس إلى سن الثانية عشرة تصل إلى ٨٠٪، وحينما عدنا بعد ثماني سنوات وجدنا أن النسبة ثابتة ولم تتغيّر، بينما في بعض المناطق الأخرى التي حصلت على جزء من التنمية العمرانية والتعليم الأفضل نجد أن النسبة نقصت إلى ٢٥٪ وهو يعتبر من المعدلات العالمية العالية وبمعنى آخر يجب ألا ننسى بأننا لا نريد استراتيجية تركز فقط على الفقر كفقر، وأعتقد بأنه لم يكتب لأي برنامج أو أي استراتيجية النجاح إذا لم تركز على التعليم والصحة والأمور الخدمية والمؤسسات الاجتماعية والإسكان، فهذه الأمور وجدت بأن مؤشرات الصحة تتحسن إلى الضعف لمجرد أن مؤشرات التعليم تتحسن، فشيء أساسي أعتقد وجود التعليم السليم. ومرة أخرى نحن - ومع الأسف - الاكاديميين والمثقفين والنخب حينما نتحدث، نتحدث فقط عن المدن الرئيسية ولكن أعتقد في مناطق معينة في المملكة هناك فقر واضح لأن أساسيات التنمية لم تبدأ لديها سواء كانت تعليمية أو صحية أو خدمية، إذ أنه في المناطق الأخرى هناك خلل في التنمية أوجد هذا الفقر، لكن في مناطق أخرى هناك انعدام لمقومات التنمية الأساسية في هذه المناطق، وأعتقد أن هذه المناطق، ركز عليها مجلس الوزراء أكثر من مرة. إذاً أين الخلل في دخل المملكة التي حباها الله خيرات كثيرة؟. أعتقد أن أولياتنا في الصرف يجب أن تراجع، وأعتقد أن هناك أموراً معينة يجب أن تراجع في قضايا مصروفات الدولة، وأولويات الصرف وأيضاً نحن لدينا دين عام كبير جداً ويُؤكد عليه في كل مرة، لكن الآن يجب علاج الدين العام بأن لا يكون على حساب التنمية الأساسية لكثير من المناطق التي لم تصل إليها التنمية ومن ثمّ نحتاج إلى التغيير في أولوياتنا وخاصة ما يتعلق بالصرف، ودون هذا التحديد لأولوياتنا سنظل كل سنة نناقش نفس الموضوع دون الوصول إلى حل. فإننا نحتاج إلى وقفة شجاعة بحيث نحدد أوجه الصرف غير الضروري ومن ثمّ نوجهه إلى جهات الصرف الضرورية التي نحتاج إليها من هذه الناحية.

■ «الرياض»: ماذا عن الإسكان وأثره ودوره في عملية التنمية والتعامل مع الفقراء؟

- د. مساعد المسيند: هناك أهمية بالغة للإسكان في عملية التعامل مع الفقر، ولو نظرنا للابعاد الرئيسة نجد أن هناك ثلاثة أبعاد رئيسة انطلق منها الفقر، وأصبحت قاعدة لهذا الهرم، وهي التعليم والصحة والإسكان وهذه هي القاعدة الأساسية للهرم، ونرى أن الدخل المادي هو الذي يجعل أن هناك فرصة للارتقاء بمستوى الثلاثة عناصر الرئيسة أو يصبح سبباً في تدهورها. فالمدن الكبرى نجد أن مستوى ارتفاع الدخل ساهم حتى مع ضعف التعليم في البحث عن بدائل عن التعليم، وذلك من خلال البحث عن مستشفيات خاصة وكذلك الإسكان ينطبق عليه نفس القضية، حيث أصبح من ارتفاع الدخل هناك فرصة لامتلاك مسكن صحي واسع بعيداً عن مناطق الاكتظاظ العمراني، لكن عندما نأتي إلى المناطق الأضعف التي لا يوجد لديها فرص لتحسين الدخل فإن عندها يصبح هناك مشكلة ويصبح الاعتماد على الدولة عنصراً رئيساً في حل المشكلة، ولذلك أن هذا الاعتماد في العقود الأخيرة جعل هناك ضغطاً شديداً على موارد الدولة من حيث توفير هذه الخدمات على كل المستويات المختلفة، ولذلك في المدن الكبرى هناك معالجة من خلال توفر فرص وظيفية. لكن في المناطق الأخرى أصبح التركيز على كيفية توزيع الوارد الذي أصبح قضية جوهرية. لذلك من أولويات التنمية هي البحث عن المناطق التي لا يوجد بها بديل آخر سوى الاعتماد على الدولة في توفير الخدمات اللازمة عكس المدن الكبرى التي توفر البدائل الأخرى، وعندما نأتي إلى قضية الدخل نجد أن هناك مشكلة وهي تتحدد بكيفية مساعدتنا للأسر كي ترتقي بمستواها المادي بحيث إنها تتخلص من العوامل التي تؤثر على الفقر، ودور الدولة في توسيع فرص العمل تعتريه أيضاً مشكلات، فكثير من دول العالم ناقشت قضية الدخل والعائد من خلال فتح المجال للاستثمارات، أو ما يسمى برجال الأعمال الصغار، ولو نظرنا إلى دولة كالولايات المتحدة لوجدنا أن ٨٠٪ من فرص العمل موجودة في هذه المؤسسات الصغيرة، وهذه المؤسسات الصغيرة الميزة الكبيرة فيها أنها تعالج مشكلة عدم توفر فرص عمل في القطاع العام، فأصبحت هذه المؤسسة تعمل إما على المستوى الأسري وإما على مستوى المحيط البسيط والقريب جداً مُنشئ هذه المؤسسة، وهذه ساهمت بدرجة كبيرة في توفر الدخل. وعندما نعرج على قضية المسكن نرى أنها قضية جوهرية، والمسكن مرتبط بخدمات كثيرة، وتوفر هذه الخدمات يساعد الاستراتيجية القيام بدورها، إذ لابد من توفر وتوزيع الخدمات بصورة متجانسة ومتساوية على المناطق بحيث نقلل حاجة انتقال الأسر إلى المدن الرئيسة، لأن هذه المدن هي الوحيدة التي تتمتع بهذه الخدمات. والآن والحمد لله الخدمات منتشرة في كثير من مناطق المملكة، والتركيز الآن هو على تحسين مستوى هذه الخدمات وخاصة التعليم والصحة والآن هناك توجه كبير لإنشاء كليات المجتمع في مناطق المملكة وسيلعب دوراً كبيراً في تقليل الضغط السكاني على المدن الرئيسية. والمسكن كقضية هو مهم جداً، حيث أن البعد المكاني للفقر للأسف مازال غير مدروس ومازال الاهتمام بهذه القضية مشكلة كبيرة، وهناك أسباب كثيرة لذلك، ومن أهمها غياب المعلومة، وكيف يمكننا أن نعالج البعد المكاني ونحن لا نعرف مواقع الفقر وما هي مسبباته، ونحن نعرف من خلال استقرائنا لعناصر التنمية العمرانية في المدن أن المناطق القديمة تبرز فيها ظاهرة الإحلال، حيث تخرج أُسر من مناطق أو أحياء معينة عن زيادة دخلها إلى مناطق جديدة وأكثر ملاءمة للتوجهات المستقبلية، وهذه المناطق التي تُهجر تصبح نقاط جذب للأسر الأقل دخلاً، وهذه الأسر الأقل دخلاً عندما تأتي إلى هذه المناطق في ظل غياب القوة المادية لتحسين مستوى هذه المناطق ستدهور بسرعة، والتدهور العمراني الذي تعني منه مناطق وسط المدينة ليس فقط بسبب العمر الافتراضي للمسكن، فكثير من دول العالم نجد أن عمر المسكن ليس مقياساً لتدهور مستوى الخدمات المقدمة فيه، والحقيقة أن تدهور الخدمات مرتبط بنوع الخدمة التي يقدمها الساكن لهذا المسكن من أجل الحفاظ على أهم مقوماته الرئيسة سواء في قضية التمديدات الرئيسة الصحية أو من خلال تمديدات كهربائية، وما ينتج منها من مخاطر في حالة عدم الاعتناء بها تلحق الأذى بقاطنيها. وللأسف في ظل غياب الدراسات العمرانية الجيدة لتحسين مستوى المسكن في المناطق المتدهورة عمرانياً نجد أن هذا قد ساهم بدرجة كبيرة في ارتفاع مستوى الفقر. وبعد ما نُشر حول هذه القضية بعد زيارة الأمير عبدالله وجدنا أن الكثير من الأسر تتمثل المشكلة الرئيسة لها هو بتدهور المسكن، سواء كانت هذه الأسرة تمتلكه أو تستأجره، وأيضاً دفع الإيجارات أصبح قضية مهمة جداً، وهناك الكثير من الأسر التي تكلمت مع الأمير عبدالله تبحث عن المال لتغطية الاحتياجات الأساسية مثل المأكل، ولكن أيضاً هي مطالبة بأن تسدد قيمة الإيجار، وهنا يأتي دور صندوق التنمية العقاري الذي أعطى الفرصة لكثير من فئات المجتمع بأن تمتلك هذا المسكن. وأيضاً قضية المنح ساهمت في هذا الدور سواء في توفر الأرض أو القرض، وساهم ذلك في بناء العديد من المساكن والتي حظيت بها المدن الكبيرة بطريقة غير عادلة مقارنة بمدن العصر، وهذا جانب مهم جداً حيث إن تركيز الدولة على الجوانب العمرانية لتقليل مشكلة الفقر ينبغي أن يكون هدفاً استراتيجياً وهو توجه مهم جداً، لأن البعد المكاني أصبح عاملاً رئيساً في تقديم حاجة تتمثل بتقديم جزء من الدخل لتغطية تكاليف المسكن، وعاملاً آخر في توزيع مناطق السكن على مناطق التنمية. والآن نحن نعاني من مشكلة كبيرة لأن المناطق التي تقطنها فئات محدودة الدخل أصبحت مناطق غير جاذبة لفرص العمل، فمناطق التجارة انتقلت إلى مناطق الأغنياء، والأغنياء بدورهم قادرون على التنقل إلى هذه المناطق حتى ولو كانت بعيدة، فأصبح الآن الفقر لدينا فقراً كقضية، حيث إن الفقير يقطن في منطقة لا توجد فيها فرصة عمل وهو غير قادر على الانتقال من منطقته إلى المناطق التي تتوفر فيها فرص العمل فأصبح التأثير مركباً عليه، ولابد من أن يتحمل تكاليف عالية في التنقل من مكان سكنه للبحث عن فرصة عمل وفي نفس الوقت المكان الذي يعيش فيه أصبحت به هجرة كبيرة جداً نحو المناطق الأخرى، وفرص العمل المتاحة في المناطق التي يقطنها الفقراء أصبحت ضعيفة جداً لا من حيث الدخل ولا من حيث النوعية، وهذا أدى إلى وجود ضغط كبير وشديد على المناطق الغنية سواء فيما يتعلق بالازدحام المروري أو الكلفة على الفقير في الانتقال، ولذلك تأتي قضية النقل العام كوسيلة اجتماعية وخدمية تخدم بصفة الفقراء، لأن الكثير من فئات الفقراء إما انهم غير قادرين على تملك المركبة أو غير قادرين على قيادتها. فعدم توفر فرص عمل قريبة منهم بحيث يستطيعون الانتقال إليها دون الحاجة إلى استخدام وسائل مكلفة ساهم في تعقيد المشكلة، ولذلك يأتي الحل من خلال التوجه نحو تطوير أنظمة النقل العام كوسائل خدمية ضمن المصلحة العامة التي لابد من أن توفرها الدولة. كما أن الدولة مطالبة بأن توفر المسكن المناسب ومكان التعليم المناسب والبيئة الصحية المناسبة، وأيضاً لابد أن توفر وسيلة التنقل الملائمة وخاصة لذوي الاحتياجات الخاصة الذين لا يستطيعون قيادة المركبة الخاصة. ولكي لا نعقد المشكلة، لأنه لا يكفي أن نحسن المسكن دون أن نوجد الدخل لقاطنيه. ونركز على أن المناطق التي تعاني من تركز الأسر ذات الدخل المحدود لابد من أن نشجع على توفير فرص العمل فيها، وعلى تنشيط الأنشطة الاقتصادية وخاصة الصغيرة منها التي تساهم في توظيفهم بصورة أسرع وأكثر تفاعلاً بالأنشطة ذات الطابع التجاري الكبير مثل المؤسسات الكبيرة أو التي تتطلب مهارات مهنية خاصة، فهذه توفرها في مناطق الدخل المحدود قد يقلل من هذه المشكلة.

- د. عبدالعزيز الخضيري: الذي تفضل به الدكتور مساعد هو التحدي الحقيقي لنا في نجاحنا في معالجة اشكالية الفقر، لأنني أنظر إلى الفقر من منظورين، شخص غير قادر على العمل وشخص قادر على العمل، والشخص القادر على العمل لابد من ايجاد فرصة عمل له والشخص غير القادر على العمل اما يكون سبب عدم قدرته على العمل المرضي أو العجز أو ظروف اخرى وهذا يجب ان نتعامل معه بطريقة مختلفة، والشخص القادر على العمل لابد ان أوجد له القاعدة التي تساعده على العمل، وهذا الأمر يأخذنا إلى نقطة مهمة جداً وهي لابد حتى نهتم بمصادر السكان التي أشار اليها الدكتور مساعد ان نتعامل مع وجود قاعدة اقتصادية للتجمعات السكانية المختلفة، فالتوجه التنموي الذي نعيشه الآن في المملكة هو يكرر خطأنا السابق الذي مازلنا إلى غاية الآن وكرة الثلج تزيد في المدن الرئيسية والاستثمارات الجديدة الآن كلها تتجه سواء الحكومية أو القطاع الخاص إلى المدن الرئيسة، من انشاء المدن الصناعية والجامعات والمستشفيات المتخصصة وغيرها وهذا كله يؤكد على استمرارية النزوح السكاني للمدن الرئيسة. وحتى ننجح في معالجة الظاهرة فإنه لابد من ايجاد قاعدة اقتصادية للتجمعات السكانية خارج اطار المدن الرئيسة من خلال الانشطة الحكومية، وإذا نجحنا في هذا التوجه فسوف يعطينا هذا مؤشرات ايجابية لدور المدن المتوسطة خارج اطار المدن الرئيسة، ومن أهم المؤشرات ان فرص العمل متى ما أوجدنا القاعدة الاقتصادية في المدن المتوسطة ستكون أعلى، لان حجم المنافسة سيكون أقل، وحجم الطلب على الوظائف في المدن الرئيسة عال جداً بينما في المدن المتوسطة سيكون أقل، وأيضاً التكافل الاجتماعي سيكون أسهل لان الناس سيعرفون بعضهم بسهولة وستكون العلاقات الاجتماعية اقوى، وتكلفة المعيشة ستكون في المدن المتوسطة أقل، لان تكلفة المعيشة في المدن الرئيسة عالية جداً وأهم مؤشرات ذلك السكن والنقل وإذا أخذنا هذين العنصرين سنجد ان المعيشة مكلفة جداً عندما يعيش الشخص في مدينة رئيسة إذ مابين السكن والنقل يقتطع من الراتب ما يقارب ٥٠٪ من الدخل، وأيضاً من المؤشرات التي أكد عليها الاحصاء العام ان نسبة غير السعوديين في المدن الرئيسة أعلى منها في المتوسطة، فهذا يعطي أفضلية للمدن المتوسطة والتجمعات السكانية المتوسط بان تتوجه التنمية اليها. وحتى نعالج هذا الخلل لابد ان نركز ونهتم بجذور المشكلة وهي الهجرة التي تأتي من المدن المتوسط والصغيرة للمدن الرئيسة وهذا لا يعني الاخلال بدور ووظيفة الاستثمار في المدن الرئيسة.

- د. أحمد السالم: أريد ان اتطرق لمسألة النمو الاقتصادي وعلاقته بمسألة النمو السكاني، ومن المتعارف عليه اقتصادياً حتى نحسن الدخل لابد من ان نشارك في انتاجية الوطن، وحتى نشارك في انتاجية الوطن لابد من وجود فرص وظيفية، وربما نحتاج في بعض الأحيان إلى تدخل الدولة، وعلى سبيل المثال التخصيص الذي يعتبر أحد السبل الذي تتخلى فيه الدولة عن بعض المؤسسات لصالح القطاع الخاص وبالتالي على أمل ان يكون هناك خلق فرص وظيفية، والدولة بشكل عام تسعى إلى زيادة ما ينتج داخل الوطن سواء من منتجات صناعية أو زراعية أو غيرها أو خدمات تعليمية وصحية الخ...والمشكلة ان الزيادة في الانتاج الوطني إذا كانت أقل من الزيادة في اعداد السكان يعني هذا عدم وجود نمو اقتصادي وهذا هو الذي نواجهه في المملكة، من ان الزيادة في اعداد السكان تفوق الزيادة في انتاجية الوطن، والنقطة الثانية هي هناك خصوصية للمملكة ولابد من التفريق بين القطاع النفطي والقطاع غير النفطي ونحن نتكلم عن اجمالي الناتج المحلي وعادة نعمم دون التطرق إلى التفريق بين القطاعين، خاصة عندما نتكلم عن كلمة مفهوم اجمالي الناتج فانه بالريال، وبالتالي أسعار الكمية قد تكون ثابتة لكن اسعار البترول هي التي تؤثر في التغير وفي التذبذب وفي التقلبات في اجمالي الناتج، فأعتقد ان أحد التحديات في المملكة هو وجوب تفعيل دور الانتاجية غير النفطية وبالتالي تفعيل دور الايرادات غير النفطية، ولذلك سوف نرى ان الجيل الحالي والاجيال القادمة سيدفعون ثمن الزيادة في الدين العام الذي تطرق لها الدكتور فالح، لأن الدين العام يكلفنا سنوياً ما يعادل ١٥٪ من ميزانية الدولة، فتخيلوا ان ٣٠ مليار ريال سنوياً تذهب لخدمة الدين، وهذا المبلغ قد يكفي لاعانات نقدية كاملة لاصحاب الدخول أو للناس الذين يعيشون تحت خط الفقر، لكن الجيل الحالي والقادم سيدفع ثمن الزيادة في الدين العام، وأيضاً هناك نقطة اخرى تتعلق بمسألة التعليم والفقر، والسؤال هو من يأتي منهما في المقام الاول من حيث الاهتمام، الفقر ام مستوى التعليم المتدني، حيث نلاحظ في المدن الكبيرة ان الأحياء الفقيرة نجد مستوى التعليم فيها منخفضاً، لان مستوى الخدمات في المدارس ردي، واذا كان الطلاب والطالبات لا يملكون الموارد المالية التي تجعلهم يستمرون في الدراسة فكيف لنا ان نتوقع منهم مستوى تعليمياً عالياً، فدائماً وعلى ما أعتقد ان العامل الاقتصادي هو الذي يأتي اولا، فمخرجات التعليم الرديئة أعتقد ان سببها الرئيسي هو الفقر، وما الذي تسبب في عدم قبول الطلاب في الكليات العلمية وعلى سبيل المثال نجد ان مصر تصدر الأطباء والصيادلة، وهل نعتقد بانه لا توجد لدينا مخرجات التعليم العام القادرة على الانخراط في الكليات العلمية أو الكليات الطبية؟ فالاجابة نقولها لا، والسبب هو ان لدينا اشكالية في التعليم العالي، إذ ان التعليم العالي لا يقبل الأعداد الكبيرة التي ينتجها قطاع التعليم العام، إذ لابد من مراجعة سياسة التعليم العالي، واننا نرى ان ميزانية جامعة الملك سعود تقدر بـ (٢٥٠٠) مليون ريال، ومع ذلك لا تقبل سووى ٢٠٠ - ٣٠٠ طالب بالكليات الطبية.

■ «الرياض»: ماذا نريد من فريق العمل الذي سوف يدرس قضية الفقر في المملكة، وسيوصي بوضع آلية أو استراتيجية لمحاربته؟

- د. فالح الفالح: ان اثارة هذه المشكلة اتمنى الا تكون مناسبية أو موسمية، وان سمو الأمير عبدالله عندما أثارها فإن ذلك بداية لوضع المشكلة في اطار الاهتمام، وهناك مجموعة من الأمور التي نعتقد بان الفريق الذي سيكلف بدراسة الظاهرة يجب ان يهتم فيها، أولا: ارى انه يجب على هذا الفريق ان يضع قاعدة معلومات بشرية عن مستوى خط الفقر، ان يحدد مستوى البطالة، تحديد المهن، الوظائف المتاحة وخامساً: قضية السعودية وغير السعودة وقضايا، أي يجب ان تكون هذه قاعدة المعلومات فيها كل هذه الأمور، والشيء الثاني بأني لازلت أعتقد ان دولة مثل المملكة لولا ان حماها الله بهذه الثروة الكبيرة فأعتقد ان تظل ولسنوات طويلة لديها المسؤولية في وضع مؤسسات الأمان الاجتماعي مثل الضمان وغيره وستكون مسؤولة عن الضمان الصحي والضمان الاجتماعي للأسر الفقيرة وللأسر التي لديها اعاقة ولكبار السن، فهؤلاء أعتقد ومن خلال تأكيد تقرير التنمية عليه ان الدولة لديها مؤسسات أمان اجتماعي، وأنا لدي حساسية كلما قالوا يجب ترك هذه الأمور للقطاع الخاص لحل المشكلة وبوجوب عمل الخصخصة، فأقول بانه لايمكن للقطاع الخاص ان يحل هذه المشكلة، فهذه مسؤولية الدولة، وعلمياً وجد ان أفضل استثمار هو الاستثمار في التعليم، لذا أقول ان التعليم يجب ان يسبق الفقر من حيث الاولوية وهذه معلومة معروفة وبديهية، وأحد نتائج اشكالية التنمية الآن هو وجود البطالة، وقد نختلف على نسبتها المئوية، لكن لاشك من وجودها، وأيضاً أتمنى من هذا الفريق الا ينظر كما ذكرت إلى ظاهرة قضية الفقر بمعزل عن ضرورة مراجعة هيكلة التعليم ومخرجاته، وهناك أيضاً ضرورة لمراجعة القطاع الصحي وما ينفق عليه، وأيضاً اسلوب الانفاق مثل قضية التأمين الاجتماعي والتأمين التعاوني والصحي، وأقول لماذا قضايانا التنموية موجودة منذ سنوات ولكنها لا تحل؟ وربما ان آلياتنا التي كنا نعمل عليها في السنوات الماضية تحتاج إلى تأثيث، مثلا قضية البنك للتنمية العقاري، حيث ان الانتظار عليه يأخذ عشر سنوات، هل أسلوب البنك العقاري مازال صالحاً لنفس الزمن ولم يتغير؟ وهذا الذي أرجوه من الفريق ان لا يضع حلولا فوقية أو نظرية وعندما تطرح للتطبيق فاننا نجد لا يمكن تطبيقها ولكن الذي نريده من هذا الفريق ان يضع الاطارات لكن ليترك التفاصيل لمن هم في الحقل ويعطيهم المسؤولية ويحاسبهم إذا اقتضى ذلك الأمر، وأتمنى من هذا الفريق أيضاً ان يسأل نفسه إذا كانت آلياتنا خلال العشر سنوات الأخيرة في تصحيح التنمية لم تنجح، إذاً لماذا نتمسك بها؟ واذا كانت قضية السعودة إلى الآن لم تنجح واذا كانت قضية الاسكان لغاية الآن أيضاً لم تنجح وكذلك أسلوب التعليم لم ينجح، إذاً هناك خلل في الآليات يجب ان نراجعها لتحسين وتصحيح وضعنا التنموي. فهذا الفريق يحتاج إلى أن يطرح الأسئلة الصعبة، ويجب على هذا الفريق ايجاد الوسيلة لإعانة الفقراء ليجدوا إنتاجية في العمل وليس لإعطاء التفكير في كيفية توزيع النقود عليهم. وأتمنى من أهل الخير بدلاً من أن يتبرعوا بالأموال إلى الجمعيات أن يتبرعوا بها لأهل الفقراء من الشباب لكي يتعلموا بها صنعة أو مهنة تساعدهم على التوظيف، ولو طرق هذا الموضوع لربما حللنا الكثير من المشكلات.

- د. عبدالعزيز الخضيري: والهدف من هذا الكلام هو ينطبق عليه المثل القائل «علمني كيف أصيد ولا تعطيني كل يوم سمكة»، فنوعية الفريق الذي سيعمل على إعداد الدراسة أرجو أن يبتعد عن الفريق البيروقراطي الذي يجتمع فقط لأداء عمل روتيني سيموت خلال الفترة القادمة ويجب أن يكون فريقاً مؤمناً بأنه مسؤول أمام الله سبحانه وتعالى ثم أمام المجتمع على أن يأتي بدراسة متكاملة، ويجب أن يكون هذا الفريق مشكلاً من أشخاص ومن جهات قادرة على أن تعالج هذه المشكلة، وحتى يكون الفريق قادراً على تقديم الحلول يجب أن يحدد المخرجات المتعلقة بهذا الأمر، وما هي الفترة الزمنية التي يجب أن يُنجز فيها العمل وما هي الآلية لتنفيذها حتى نستطيع أن نقول إن لهم مخرجات واضحة وفترة زمنية محددة ومعينة ثم يمكن قياس المخرجات خلال برنامج تنفيذي أو آلية تنفيذية، إذ إنه في المملكة أكبر مشكلة تواجهنا هي مشكلة التنفيذ حيث لا تنقصنا أبداً الدراسات ولا الأنظمة ولا تعليمات ولا أوامر، وإنما ينقصنا التنفيذ واستمراريته ومتابعته ومراقبته.

والأمر الثاني هو لابد من توحيد الجهود المشتركة لمعالجة المشكلة سواء من ناحية توفير السكن أو توفير الدخل والتخطيط العمراني بمفهومه الشامل، سوف يساعد في المشاركة في معالجة المشكلات عن جذورها ولا نغيب دور مجالس المناطق، ولابد من تفعيل دورهم، وأعتقد أن لهم دوراً ايجابياً ولكن لابد من أن يفعّل ضمن إطار مناطقها.

والنقطة الأساسية والغائبة عنا دائماً وأصبحت ملحة هي حاجتنا إلى رؤية وطنية مشتركة، وأعتقد أن كل الذي يجري الآن إنما هو جهود أفراد لا تنطلق من رؤية وطنية ولا تنطلق من بناء المؤسسات القادرة على أداء الرسالة، إذا لابد أن نهتم بقضية الرؤية الوطنية وتكون رؤية وطنية معتمدة يمكن تنفيذها ومراجعة التنفيذ لمعالجة الخلل في العملية التنموية التنفيذية التي تعالج كل قضايانا وبالذات القضايا الرئيسة الأساسية.

- د. فالح الفالح: بعد مؤتمر وزارة التخطيط الذي غطى كل عناصر التنمية وقيل فيه كل هذا الكلام، ما النتائج التي نتجت عنه؟ وأتمنى على هذا الفريق أن يدرس الأبحاث التي قُدمت سابقاً لكي يستفيد منها.

- د. مساعد المسيند: المسؤولية التي وضعت على الفريق كبيرة وجسيمة ولا نتوقع أن تكون هناك عصا سحرية لحل هذه المشكلة الكبيرة، ولكن أركز مداخلتي على جانبين: أولاً: ما هي الأساسيات التي يجب أن تتوفر لهذا الفريق، وثانياً: ما هي متطلبات العمل لهذا الفريق، وبالنسبة للاساسيات فمن المهم جداً أن يكون لهذا الفريق هدف واضح ورؤية مستقبلية واضحة للتعامل مع المشكلة، والتشتت في طرح القضايا سيشتت العمل ولا يجدي في الوصول إلى نتائج محددة وواضحة كما أشار الدكتور عبدالعزيز. وأتمنى لهذا الفريق أيضاً أن يعمل لفترة زمنية طويلة، فمشكلة الفقر لم تكن نتاج سنوات قليلة فهي قضية تراكمية تراكمت عبر الزمن ولا يمكن أن تحل بعصا سحرية أو بلمسة واحدة، فحل هذه القضية يترتب وضع استراتيجية طويلة المدى بحيث تتعامل مع المشكلة من خلال مسبباتها ثم محاولة التأكد من عدم تواجدها مرة أخرى في المجتمع. وأتمنى أيضاً ألاّ يكون الفريق هو المستأثر في التعامل مع هذه المشكلة وأتمنى أن يكون دوره دوراً متحفزاً يحفز الأخرين للمساهمة في التعامل مع هذه المشكلة، والفريق لا يمكن أن يتعاون مع المشكلة وحده ولابد من تحفيز الجهات الأخرى بأن تساهم معه في دراسة المشكلة ووضع الحلول وتنفيذها والجانب الآخر في الأساسيات لابد أن يكون لديه المرونة والصلاحيات والمصارحة الكاملة، ونريد أن تبرز هذه المشكلة على نطاق واسع. وأيضاً لابد أن يكون للفريق خطة عمل واضحة. والاندفاع في قضية مهمة كهذه سينتج عنها نتائج عكسية لا سمح الله، وكذلك يجب على الفريق أن يحدد الدراسات التي يجب القيام بها من خلال الجهات التي تقوم بتنفيذها. وكذلك يجب على الفريق أن يدعم الجهات التي تقوم بالتنفيذ كونه مشكلاً من قطاعات مختلفة وأن يكون له دور بارز في دعمها على المستوى الرسمي وعلى المستوى الشعبي، وأيضاً يجب على الفريق متابعة هذه التوصيات لأننا نحن وعلى مستوى الوطن العربي مقتدرون ومتميزون في طرح المشكلات لكننا نفتقد إلى الخطوة الأخيرة وهي الخطوة الأهم. ولذلك وجود مثل هذا الفريق على مستوى الوطن سيساهم بدرجة كبيرة في متابعة التنفيذ. فليست الفائدة في خروج الدراسة وتحديد التوصية ولكن الفائدة هي في تحويل هذه التوصية إلى واقع وتذليل الصعوبات التي تنتج منها.

- د. أحمد السالم: أولاً ينبغي أن يكون هناك ادراك وقناعة بوجود مشكلة الفقر الاقتصادي وأن هناك من يعيش تحت خط الفقر الذي يفترض أن نصل لتعريف علمي واضح له تبعاً لمعطيات تكاليف المعيشة في مناطق المملكة المختلفة.

ثم تأتي الخطوة التالية التي تهدف الى وضع هذه المشكلة في إطار علمي يشمل المتغيرات ذات الصلة بقضية الفقر وخط الفقر، وكذلك الوصول لمفاهيم وتعريفات تسهل مهمة التنفيذ في المستقبل. وتعتبر السياسة المالية للدولة عبر السنوات الماضية من أهم تلك المتغيرات كمؤثر مباشر في اتجاه مشكلة الفقر.

بعد ذلك، لابد من صياغة الاستراتيجيات بعيدة المدى او التي تهدف الى ايجاد الحلول التدريجية لهذه المشكلة، بحيث تكون قابلة للتنفيذ مهما اختلفت الظروف الزمانية او المكانية. إنشاء مراكز المعلومات الاقتصادية بحيث يكون من ضمن مهامها بالاضافة الى جمع البيانات، الوصول الى نماذج اقتصادية تحدد الخط الاقتصادي للفقر والحدود الدنيا للأجور ومعدلات البطالة. والأهم من ذلك التعرف على آلية توزيع الدخل في المملكة. ويفترض أن تساهم هذه المراكز في خدمة الاقتصاد الوطني من خلال اظهار الصورة الحقيقية وخفض معدلات اللجوء الى اساليب التخمين والتقديرات غير الدقيقة.

ترشيد الانفاق على القطاعات غير الحيوية وتطوير آلية ادارة الايرادات، خاصة الايرادات